العدد (1464) السنة السادسة - الأربعاء (25) اذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

لم يعد للضحايا أية قيمة

ترجمة: علاء خالد غزالة

ابو غريب – في منتصف نهار يوم الثلاثاء ١١ آذار كان هناك انفجار، اعقبه اطلاق نار، ما ادى الى مقتل ٣٣ شخصا. اختلطت اشلاء من اجسام الضحايا مع مياه المجاري والازبال وفضلات الطعام الفاسدة. وفي منتصف نهار الاربعاء لم يتبق سوى الاطلال. هذه الاطلال المتخلفة عن هجوم يوم الثلاثاء، وهو احد هجومين وقعا في الاسبوع الماضي واديا الى مقتل العديد من الاشخاص في العاصمة وضواحيها، تمثلت في اغلفة الاطلاقات الفارغة الملقاة على قارعة الطريق، تعكس ومضات من شمس الصباح. تلك الاغلفة هي ما تخلف عن الاطلاقات التي يتهم الناجون الجنودَ باطلاقها عليهم في خضم الفوضى والارتباك الذين اعقبا الانفجار.

يقول رحيم عبد الله، الذي فقد عمته وابن عمه: "لن يحاكمه الاميركيون ولا العراقيون. سوف يمثل لعدالة السموات." (في اشارة الى المفجر الانتحاري). في عام ٢٠٠٣، حينما بدأت الولايات احتلالها، كان التفجير الذي يؤدي الى نصف عدد الضحايا الذين سقطوا في تفجير الثلاثاء يعتبر مؤشرا على ان الولايات المتحدة قد لا تحرز النصر. اما اليوم، ففي الوقت الذي يبدو الاميركيون وحلفاؤهم من العراقيين يحققون نصرا، فان هذا الهجوم لم يتمكن حتى من ان يتصدر عناوين الصحف الحكومية على صفحاتها الاولى.

يقول محمد عواد، وهو قريب لاحد الضحايا، والذي كان واقفا قرب المشرحة تحت الشمس التي غسلت لون ابو غريب: "لم يعد احد يولي الضحايا اية قيمة." وحتى قبل سقوط نظام صدام، كان لـ(ابو غريب)، وهي منطقة معزولة في ضواحي بغداد الغربية، قيمة معنوية. فقد كان السجن الكائن في هذه المنطقة اسوأ معتقلات النظام؛ مكان ينطق اسمه بالرعب من ارهاب النظام الدائم. وحينما اصدر صدام قرار العفو الذي افرغ السجون في تشرين الاول من عام ٢٠٠٢، كان ذلك تمهيدا للفوضى التي اراد لها ان تستمر ستة اشهر في الاقل بعد سقوط النظام، في الوقت الذي خرجت البلاد باكملها من زنزانات السجن الى ضوء الشمس. وتحولت (ابو غريب) الى محور للتمرد، حتى باتت واحدة من اخطر المناطق العراقية. وقد استولى الجنود الاميركيون على سجن ابو غريب، ومن ثم التقطوا صورا فوتوغرافية تعكس معاملتهم السادية لنزلاء السجن. وفي يوم الاربعاء، وهو اليوم التالي لتفجير السوق، تحولت (ابو غريب) الى رمز للموت المجهول، في صراع مازال يسقط المئات من الضحايا كل شهر، حتى مع عودة الاحساس بالحياة الطبيعية.

جُمعت بقايا اللحم البشري في كيس اسود من البلاستك والقي قرب السوق، المؤلف من اكشاك من القماش الممزق والبطانيات المهترأة، والخشب والحديد المزعزين. مازالت رائحة الموت العفنة تفوح من البرك الطينية المختلطة بالدم وقد تحولت الى لون بين البني والاحمر. وعلقت اكياس من البلاستك بالاسلاك الشائكة التي راحت ترتجف مع هبات الريح الحزينة. وعلى الجدارن الكونكريتية رسمت لوحات للطيور والانهار والنخيل وغروب الشمس، بما لا يتوأءم مع طبيعة المكان الذي اصطبغ، من نخيله المُعبر الى حشيشه اليابس، بلونين رمادي وبني.

كتب على الحاجز الكونكريتي عبارة: "ممنوع الوقوف" في نفس المكان الذي توقف فيه اللواء مارد عبد الحسن يوم الثلاثاء ليتجول في ذات السوق قبل ان يهرع المفجر الانتحاري اليها بسيارته المفخخة ليفجرها وسط جموع الناس من الرجال والنساء والاطفال. يقول احمد ناجي، الذي يرقد اخوه علي في المستشفى، وقد انفذ انبوب الى انفه لكي يسحب الدم من جرحه: "لن ننسى. لن ننسى ما حدث."

كان علي يعبر الطريق حينما رمى المعتدي، الذي كان يرتدي زيّ رجل شرطة، بنفسه على اللواء عبد الحسن. وقذف عصف الانفجار ابنة علي الرضيعة، واسمها آية، من بين يديه لتطير في الهواء وتسقط على الارض.

ويقول عن نجاته ببساطة: "الحمد لله."

يقول اخوه احمد: "لقد كان مثل يوم سقوط بغداد، لا بل اسوأ من ذلك." يقول اللواء عبد الحسن ان المتمردين اطلقوا النار على رجاله، ما ادى الى اشتباك بالاسلحة النارية، حمى وطيسها بينما كانت سيارته تبتعد عن المكان. ولكن رجال الشرطة المتمركزين في المنطقة يلقون باللائمة على الجنود المرافقين لقافلة اللواء لاطلاقهم النار عشوائيا. ويصر الناجون، ويوافقهم في ذلك الاطباء والعاملون في المستشفى، على ان جنود السيد اللواء فقدوا – ببساطة – السيطرة على الموقف، بان انهالوا بالاطلاقات على الناجين بينما كانوا يشقون طريقهم خلال السوق.

يقول علي: "لقد تعرض كل من كان في حال الحركة الى اطلاق النار."

بينما قال رجل آخر، وهو يئن تحت وطأة جراحه: "لقد كانوا مثل جيش احتلال."

بدا احمد تحسين، الذي يبلغ ١٢ عاما فقط، اصغر من عمره نظرا لنحافته. وكان يبيع الاكياس البلاستيكية في السوق مقابل ٢٠ سنتا. وقد مات ابوه في حادث سيارة قبل الحرب، وهجرته امه. وقامت اخته غير الشقيقة، نورا، بتنشئته، هو واخوه حسام. بكى احمد وهو يئن في الغرفة المجاورة، بينما كان الطبيب يحاول ان يدس انبوبا في انفه لاستخراج الدم المتخلف من جراحة اجروها له لاستئصال اجزاء من امعائه واحشائه الداخلية. فقد تمزق طحاله، على حد تعبير الطبيب. بكى احمد مجددا وهو يقول: "لا استطيع احتمال الالم."

صاح به الطبيب: "اسكت! ما افعله هو في صالحك." وتوسل الصبي، وهو يتكور في البطانية التي القيت عليه: "لا تدعوه يضعه في انفي. لا تدعوه يفعل ذلك. ارجوكم تكلموا اليه."

اتكأ اخوه الى جدار متسخ وقد اجهش بالبكاء.

قال حسام: "ما الذي فعله ليجني هذا؟ لماذا؟ انه لم يفعل أي سوء."

مالت الشمس الى المغيب. انها تفعل ذلك في العراق، لا تمل ولا تسأم. وقف عبد الله وعواد الى جانب ثلاجة المشرحة، وقد تجمع العرق على جباههم بانتظار تسلم جثامين اقربائهم. لم يكن بامكانهم القدوم في الساعات التي اعقبت الهجوم، فقد اغلقت كل الطرقات. يقول عبد الله: "لم يسمحوا لاي احد بالمرور. لم يسمحوا حتى لشخص واحد بالدخول او الخروج." وكان قد ذهب في تلك الليلة لاستلام جثة ابن عمه، رعد صابر، وكان يبلغ ٢٨ عاما من العمر. ثم عاد يوم الاربعاء ليدفن عمته، بركة حسين خلف والتي كانت تبلغ ٦٣ عاما. وكان جثمانها محفوظا في الداخل، مع تسعة جثامين اخرى وبقايا من ساقيْ المفجر الانتحاري.

قال عبد الله: "انه لكابوس. وددت ان اعرف الحوار الذي يدور بينهم الان. آمل انهم يسالونه لماذا قتلهم. اريدهم ان يعرفوا اجابته." تقع مقبرة الكرخ على مبعدة كيلومترات عن السوق، والذي بدا مهجورا يوم الاربعاء، الا من قليل من باعة الرصيف الذين يعرضون الطماطم والباذنجان والقرع والموز والبرتقال إضافة الى البطاطا التي تشتهر بها (ابو غريب). عند مدخل المقبرة جلس كاتب خلف منضدة. قرأ الاسم الاول: "رسول فاضل عباس"، مواليد ١٩٨٨. "عبد المجيد حميد احمد"، مواليد ١٩٩٥. "محمد خضير"، مواليد ١٩٩٨. ثم تلا اسماء ثلاثة عشر آخرين من الضحايا. اما سبب الوفاة فهو واحد لدى الجميع. قرأ: "نتيجة انفجار". تم دفن الجثث تحت اكوام من التراب الذي كان معدا لذلك. كتبت الاسماء بخط اليد على الواح كونكريتية زهيدة الثمن. وغرست سعفة نخيل في التراب مع كل قبر. وبين الفينة والاخرى تتعالى اصوات الحزن. تحرك الجمع وئيدا قرب اشجار الكالبتوز، تعظيما لطقوس الدفن.

قال اكرم احمد، حفار القبور: "فليرحمهم الله."

عن واشنطن بوست

الولايات المتحدة تتحرك لتبديل المتعاقدين الأمنيين في العراق

ترجمة: نجاح الجبيلي

قرار عدم تجديد عقد الشركة الأمنية بلاك ووتر في العراق، حين انتهى في أوائل آيار، جعل وزارة الخارجية الأمريكية تسارع لملء الفراغ الحاصل في حماية الدبلوماسيين الأمريكان والموظفين المدنيين هناك.

شركتان أمنيتان أمريكيتان ذات حضور أقل في العراق- هما «داين كورب أنترناشنال» و» تريبل كانوبي» – طلب منهما أن تحلا محل الشركة السابقة حسب وزارة الخارجية ومسؤولي الشركة. ولمواجهة ضغوط الوقت والتدريب وتراخيص الدخول قال المسؤولون أن إحدى الشركتين أو كلاهما من المحتمل أن تتوليا المهمة بإعادة تأجير بعض الكادر العامل الآن في شركة بلاك ووتر.

رفضت الحكومة العراقية إصدار ترخيص لشركة بلاك ووتر لأداء الخدمات الأمنية بعد حادث ٢٠٠٧ والذي أطلق أثناءه حراس الشركة، وكانوا في مهمة حماية دبلوماسية، النار على ١٧ مدنياً في بغداد وقتلوهم. ودان القضاء الأمريكان خمسة من الحراس بتهم القتل. ومازالت لدى بلاك ووتر (التي غيرت اسمها الآن إلى Xe) عقود مع وزارة الخارجية الأمريكية للنقل الجوي في العراق وحماية الدبلوماسيين الأمريكان في أفغانستان.

وفي الوقت نفسه ،و نتيجة لحادث إطلاق النار – وحسب اتفاقية حالة القوات التي تقضي بخضوع المتعاقدين للمحاكم القانونية العراقية أول مرة- استحدثت وزارة الخارجية والبنتاغون أصنافا جديدة من الأعمال الفيدرالية « الكاملة المؤقتة» للتعامل مع بعض المهمات التي تنفذ الآن من قبل بعض المتعاقدين الأمنيين.

وساعد حادث بلاك ووتر في إثارة جدل واسع حول الكلفة الإجمالية وإدارة المتعاقدين حيث أمر الرئيس أوباما الأسبوع الماضي بمراجعة حكومية واسعة لإجراءات التعاقد الفيدرالية قائلاً أن إدارته «سوف توقف خدمات المقاولات الثانوية التي يجب أن تنفذ من قبل الحكومة».

وقد أثارت العقود الثانوية جدلاً في العراق أكبر من أي مكان آخر، حيث فاق المتعاقدون الوجود العسكري الأمريكي حتى في أعلى رقم البالغ ١٦٠٠٠٠من القوات.

لقد انتهت أيام عقود إعادة البناء الكبيرة في العراق التي نفذتها الولايات المتحدة ، ولم يظهر إلا القليل منها أمام عشرات البلايين من الدولارات التي صرفت حسب قول خبراء التدقيق الحكوميين. وبينما تستمر القوات العسكرية في أعطاء المزيد من مقاولاتها الثانوية ضمن قيد التجهيز فإن عقود الخدمات مثل النقل والطعام سوف تختفي حينما تبدأ القوات الجوية في الانسحاب.

في تعليمات عسكرية أصدرها في ٣١ كانون الثاني الماضي أكد الجنرال ري أوديرنو قائد القوات الأمريكية في العراق، الأمر إلى كل الوحدات العسكرية للبدء بقطع معدل ٥ ٪ لكل فصل من المتعاقدين واستخدام المزيد من العراقيين لأداء أعمالهم. ويضيف:» بينما ننقل المسؤولية والسيطرة للحكومة العراقية حان الوقت لإحداث هذا التغيير».

غير أن بعض نشاطات العقود، من تدريب القوات العراقية إلى الاتصالات الإستراتيجية، من المحتمل أن تزداد حين تبدأ القوات بالانسحاب، وينظر إلى بعض المتعاقدين الأمريكان كونهم غير قابلين للاستبدال. خبراء «الحقل الإنساني» – وهم علماء الاجتماع المدنيون واختصاصيو اللغة الذين استأجروا لكي يساعدوا القوات العسكرية على الفهم الأفضل للعراق والعراقيين- أخبروا بأن عليهم أن يقبلوا الأعمال الحكومية التي تم استحداثها برواتب قليلة أو أن يتركوا العمل. برنامج «الحقل الإنساني» الذي أثني عليه كثيراً والذي يضم ٢٠ فريقاً يتكون كل فريق من ٥-٩ متخصص في العراق و٦ في أفغانستان، بدأه الجنرال ديفيد هـ. بتريوس القائد السابق لأوديرنو.

وقال رئيس البرنامج ستيف فونداكارو بأنه حين تضاف الخطورة والموقع وبقية فوائد الدفع الحكومية فإن التعويض الكلي سيكون تنافسياً مع القطاع الخاص بكلفة تتراوح من ١٤٧٠٠٠ دولار إلى ٢٣٦٠٠٠ دولار في السنة. وقدر أنه في الأقل ٦٠ من نحو ١٠٠ من الاختصاصيين المتعاقدين حالياً سوف يقبلون الأعمال الحكومية السنوية مع اختيارات تجديد سنوي حتى أربع سنوات، و لو أن بعضهم شكا في المدونات من دون وضع الاسم بأن النظام الجديد يكوّن قطعاً غير مقبول في الدفع.

وقال فونداكارو بان تجنب المشاكل القانونية في العراق كان أكثر دفعاً للخطوة من عملية القطع من الكلفة. وعلى الرغم من عدم القبض على أي متعاقد حسب اتفاقية حالة القوات التي أصبحت نافذة في كانون الثاني، قال بأن المخاطر كانت كبيرة جداً في بلد يسير فيه النظام القانوني ببطء. وهو أيضاً الذي وضع البرنامج نفسه في محله لاختصاصيي الحقل الإنساني في أفغانستان.

قال فونداكارو» عليّ أن أشرع في العمل على حماية شعبنا وحماية مهمتنا».

وأشار فونداكارو إلى أنظمة (بي أي إي) للتعاقد التي أقامتها روكفيل تبلغ الموظفين بأنها لم تعد تتحمل مسؤولية أي مشاكل قانونية قد يثيرونها في العراق واقترحت أن يبقوا داخل معسكرات القوات الأمريكية في كل الأوقات مضيفا :» هنا أدفع أجور التعاقد الباهظة إلى الناس الذين لن تمنحهم شركاتهم أي دفاع قانوني، ويشترط أن لا يذهبوا خارجاً» للاتصال بالعراقيين. «وهي مهمة فاشلة».

وأضاف فونداكارو: بجعل الاختصاصين ضمن موظفي الحكومة فإن « كل ذلك يختفي بحركة واحدة.. إن القانون الأمريكي يحميهم ولهم الحقوق نفسها والامتيازات التي للقوات الأمريكية» بضمنها عدم شمولهم بالضرائب العراقية وعدم القبض عليهم.

قالت لوسي فيتش نائبة رئيس أنظمة بي أي إي للاتصالات «أخبرتنا الحكومة بأنهم يرغبون بتحويل الوظائف التعاقدية في العراق وأفغانستان إلى وظائف حكومية» حين تنتهي عقد الشركة في آب لكنها دعت وصف فونداكارو لتعليمات الشركة كونه «غير دقيق».

وأضافت فيتش: نصح موظفو (بي أي إي) أثناء شهري كانون الأول وكانون الثاني للبقاء داخل معسكرات القوات الأمريكية « إلى أن نستطيع أن نفهم التعقيدات القانونية والخطر الشخصي» تحت اتفاق حالة القوات الجديد. وفي توضيح أواخر الشهر الماضي جرى إخبار الموظفين بأن الشركة «ستساعدهم في العثور على تمثيل قانوني داخل البلد» إذا ما تعرضوا للمقاضاة لأي سبب في العراق. إذا ما تعلقت المشاكل بالأفعال التي قامت بها بصورة صحيحة «أنظمة بي أي إي» فأننا سنسدي لهم المشورة على حساب الشركة».

كذلك خلقت وزارة الخارجية فرصاً مؤقتة حكومية للعمل في العراق لكن لأغراض مختلفة. ونتيجة لحادث بلاكووتر عام ٢٠٠٧ أمرت غوندليزا رايس التي كانت حينذاك وزيرة الخارجية بأن يركب وكيل أمني فيدرالي مع المواكب التي يحميها المتعاقدون والتي تحمل الدبلوماسيين الأمريكان والمساعدين وبقية المدنيين- بضمنهم أعضاء فريق إعادة البناء في المحافظات والساكنين في ضواحي بغداد وحول البلد – خارج نطاق مجمعاتهم الرسمية.

مكتب الأمن الدبلوماسي التابع للوزارة يأخذ على عاتقه مهمة الحماية الأمنية للسفارات وبقية القواعد الأمامية المدنية حول العالم كما يحمي الموظفين الأجانب الذين يزورون الولايات المتحدة. وبوكلائه المدربين بصورة ممتازة البالغ عددهم ١٦٠٠ في المكتب فإن الانتداب في العراق قد وسع الخدمة بصورة كبيرة. و قال موظف كبير في الخارجية الأمريكية:» نحتاج إلى قوة عمل كاملة للحماية الدبلوماسية لتعمل في العراق ولا نترك شيئاً في أفغانستان أو أي مكان في العالم».

في تعيينات على مواقع عمل حكومية على الانترنت الشهر الماضي أغرت وزارة الخارجية «اختصاصيي الأمن الوقائي» بعمل جديد بأقل أجر – ٥٢٢٢١ دولار مع توظيف مضمون لمدة ١٣ شهراً قابل للتجديد حتى خمس سنوات – وطلبت وكلاء ذوي تدريب أقل من الوكلاء المؤهلين تماماً.

يقول المسؤول الحكومي بأن مصاحبة المواكب والتأكد من أن المتعاقدين الأمنيين يطيعون القوانين لا يتطلب كل ذلك التدريب والخبرة.. ولدينا العديد من طالبي الوظيفة».

وتشمل المؤهلات المطلوبة التي من الواضح أنها أعدت للمتعاقدين الأمنيين السابقين، «في الأقل خبرة لمدة ثلاث سنوات في إدارة عمليات الأمن الوقائي عبر البحار في السنوات الخمسة الماضية. ويفضل ممن لديه خبرة في العمل داخل العراق وأفغانستان أو إسرائيل.

عن الواشنطن بوست

البيروقراطية والقوانين العالقة تعيق الاستثمار العراقي

انتخاب عبد محمد

لقد بقي الاستثمار في العراق مقيدا بالتشريعات المعارضة والبيروقراطية المعقدة ،قال المسؤولون ان البلد ينتظر دفعة من الأموال الأجنبية التي يحتاجها لإعادة البناء .

لنتحدث بصراحة، إن قيمة الاستثمار في العراق ليست بالشيء الكبير «كما جاء على لسان ثامر غضبان رئيس هيئة الاستثمار الوطنية .

«لقد نجحت بعض المحافظات بمنح رخص الاستثمار والتي تقدر بملايين الدولارات..... لكن المهم هنا ليس فقط الحصول على الرخصة ولكن البدء بتنفيذ المشاريع من قبل المستثمرين «هذا ما قاله خلال مؤتمر الاستثمار في بغداد.

يفكر المسؤولون مليا لتعديل التشريعات قبل ٢٠٠٣ التي تتعارض مع قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ ،التي أعاقت تخصيص الأرض لغرض الاستثمار .إنهم أيضا يبحثون تطوير التعاون بين القوى المحلية والاتحادية «كما جاء على لسان ثامرغضبان. إن خطوات كهذه تعتبر جزءاً من الجهود العراقية لتأمين الإسراف بأموال المستثمر والتي يحتاجها لإعادة بناء البنايات المدمرة وإصلاح البنية التحتية المضمحلة وتوفير الوظائف والانجاز الحقيقي .

لقد وضع المستثمرون الخطوط العريضة للمشاركة بقطاع النفط –يملك العراق ثالث احتياطي نفط في العالم –ويتوقع المسؤولون أن يحسم أمر النفط الفائض والمقاولين عام ٢٠٠٩.أما الاستثمار خارج قطاع النفط فانه لازال بطيئا. وقال محافظ كربلاء عقيل الخزعلي بان هنالك ١ بليون دولار من الاستثمار المتوقف في محافظته « لقد حصلنا على هذه المشاريع الاستثمارية لغرض تنفيذها لكنها ضاعت بسبب البيروقراطية المعقدة «.

التقدم البطيء بالنسبة للمستثمرين الذين يحاولون الاستثمار في الأرض العراقية عليهم الحصول على تواقيع الموافقة من عدة وزارات والتي مازالت تشريعاتها غير منظمة ،هنالك إرباك بالنسبة للإجراءات المناسبة والموافقات الخاصة بالمعاملة والتي من الممكن أن تظهر خلال التقدم البطيء . لقد حث الخزعلي الحكومة الاتحادية على إعطاء صلاحيات للمحافظة للاستقلال بصفقات الاستثمار. ويأمل العراق بفرصة مناسبة للاستثمار منذ الاجتياح الأمريكي في ٢٠٠٣ والتي أنهت حكم صدام المنعزل ،ولكنها تحتاج إلى الأموال الأجنبية أكثر خاصة بعد انهيار أسعار النفط والتي أضعفت قدرة العراق الانفاقية. بلغت قيمة الصادرات النفطية أكثر من ٩٠ بالمئة من عائدات العراق والمسؤولون يعدلون خطط الإنفاق بعد انخفاض أسعار النفط إلى اقل من ١٠٠ $ للبرميل الواحد في سجلات الارتفاع الصيف الماضي. « لا تستطيع الحكومة أن تكون مسؤولة عن كل الاستثمار في العراق «كما جاء على لسان رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء. حيث تأمل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي في تطوير الأمن والذي سيساعد في تحويل السنين الطويلة من خطط الاستثمار الأجنبي الرئيسي والآمال إلى حقيقة. إن الوضع الأمني الذي نشهده الآن أفضل بكثير من ذروة العنف الطائفي في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ،لكن العنف مازال مستمرا في المناطق كشمال محافظة نينوى والتهديد بعودة الإرهابيين إلى الإعمال الإرهابية .لذلك يقلق المستثمرون من تكفيل ملايين الدولارات بصفقات طويلة الأمد.

عن رويترز

هدوء مشوب بالحذر

ترجمة: وفاء حميد عبد الرزاق

الكثيرون من سكنة منطقة الطوبجي في بغداد يخافون ألاّ تكون كل مشاكلهم قد انتهت.

علي بشير لم يعد يتجنب الاسواق، حيث كانت تقوم المليشيات في وقت ما باقتناص كل غريب مثله يدخلها. ولم يعد يوعز لابنه البالغ ١٢ عاماً بأن يكذب بخصوص اسمه والذي كان من الواضح انه قبل عام من الآن كان من يحمل اسمه يمكن أن يتم خطفه وحتى قتله. والرسومات والصور خارج منزله تم تمزيقها. ولكن خوف بشير لم يختف كلياً. في منزله لا يزال يعلق صورة كبيرة للامام الحسين والتي تمثل احدى علامات المسلمين وهو يأمل بهذا العمل أن يحصل على حماية جيرانه.

ويقول بشير: «إن هذا الوضع من الممكن أن يثور في أي لحظة». فبعد مرور ثلاث سنوات، كانت حياة المواطنين في منطقة الطوبجي احدى أحياء مدينة بغداد قد عادت إلى طبيعتها بعد ان عانت من نوبة العنف الطائفي وصحوة أبنائها ومواكبة الستراتيجية الامريكية، والتغيرات السياسية في الساحة العراقية وما رافقها من تدابير أمنية شديدة. المليشيات قد اختفت من الشوارع وساد الهدوء المشوب بالحذر، وخلال أشهر الهدوء الماضية، أجريت انتخابات مجالس المحافظات والذي يعتبر علامة أخرى في تغير منطقة الطوبجي. والكثير من العوائل قد عادت إلى منازلها. ولكن في هذه الجيوب المختلطة، والذي يصور العالم الصغير في تنوع العراق، فان الشكوك وعدم الثقة تفور تحت السطح، وحتى وان كان المواطنون يتمتعون بالحرية الجديدة. ان الخوف من النزاع الطائفي كبير جداً إلى درجة ان بعض المواطنين يعتقدون بأنه سيستغرق الأمر سنوات عديدة ليعود العراق كما عهدوه في الماضي. ان برج السياسة العراقية قد تم اعادة تنظيمه بفعل الانتخابات، لذلك فان المواطنين يستعدون للنزاع السياسي والطائفي الجديد حالما ستنسحب الولايات المتحدة من العراق. ويقول حيدر المنشداوي، ٤٠ عاماً، شيخ عشيرة في هذه المنطقة ذات المنازل المبنية من البلوك والشوارع الضيقة: «ان الناس هنا عادوا ليعيشوا معاً مرة أخرى، ولكن العلاقة بين الشيعة والسنة ليست كما كانت من قبل».

ويقول خالد جمال حسين، ٣٢ عاماً، وهو سني يعمل صيدلي: «ان عمليات القتل قد انتهت في منطقة الطوبجي، ولكن الناس لا يزالون يريدون الانتقام، كان هناك الكثير من اراقة الدماء، وان المصالحة ستستغرق أجيالاً».

الحياة تعود إلى طبيعتها

هشام عزيز يمكنه أن يقص شعره من جديد من دون خوف. عندما كانت الميليشيات تسيطر على بعض الجيوب، كان يمنع قص الشعر على الطريقة الغربية حيث كانوا يقومون بضرب الشباب الذي يتخذون هذه القصات وكذلك حلاقيهم بالسياط. ويقول عزيز، ٥٣ عاماً، وابتسامة تشع على وجهه،: «الآن، كل شخص يستطيع ان يقص شعره بالطريقة او الموديل الذي يعجبه»، ويضيف وهو يلاحظ النشاط الذي يسود الشارع: «ان الحياة قد عادت إلى طبيعتها». ان منع قصات الشعر هي احدى الوسائل التي استخدمتها الميليشيات في السيطرة على منطقة الطوبجي، هذا المجتمع الذي يضم الشيعة والسنة والأكراد والمسيحيين والذي أصبح مسرحاً للاقتتال الطائفي بعد تفجير ضريح الامام العسكري في مدينة سامراء في شباط من عام ٢٠٠٦. في البدء، كانت الميليشيات مُحترمة، وكانت عناصر الميليشيا تدير نقاط سيطرة ويقودون الدوريات الليلية.

ولكن سرعان ما طلبوا أموالاً مقابل حمايتهم وقاموا بعمليات اجرامية، وابتزاز من العوائل التي عاشت هنا أجيالاً عديدة. كثير من المقاتلين قادوا فرق الموت، ورفضوا اطاعة أوامر وقف الأنشطة القتالية. ولكن في الربيع الماضي، قامت القوات الأمريكية بدحر الميليشيات التي كانت لا تزال تمارس عملياتها الاجرامية حيث قامت القوات العراقية بأمر من الحكومة بالهجوم على معاقل الميليشيا في جنوب مدينة البصرة ومدينة الصدر في بغداد. حيث قامت القوات العراقية وبمساندة من القوات الأمريكية بأسر العديد من قياديها وهرب الآخرون من المدن. أحد رجال منطقة الطوبجي، سلام الحمراني، والذي كان حانقاً عندما قامت عناصر الميليشيا بقتل ابن عمه والذي كان يمثل شيخ عشيرته والذي ساعد في اخراج الميليشيا من المنطقة، حسب قول الأهالي. اليوم، منطقة الطوبجي تبدو كقاعدة عسكرية، حيث تنتشر السيارات المدرعة في المداخل المؤدية للمنطقة. ومبنى جديد لمركز الشرطة العراقية، وتم احاطة المنطقة بالجدران الكونكريتية ذات ارتفاع ١٥ قدماً، ولا تزال الدوريات الأمريكية تجول المنطقة كل يوم.

ان التدابير الأمنية قد أعطت أزهر المزيد من الثقة في أن يشتري المشروبات الكحولية ويطيل شعره ويتجول مع صديقته في الشوارع- هذه الأعمال التي كان يعاقب عليها عندما كانت الميليشيات تسيطر على المناطق.

ويقول أحد أفراد الأقلية الصابئة العراقية : «الكثير من التغييرات قد حدثت».

في مدرسة الجماهير الثانوية، قال معاون المدير عبد الله محمد بأنه لم يعد هناك قلق وحماية الطلاب من الإنتماء الجديد أو استهداف الشباب حيث قُتل أربعة من الطلاب في السنوات الماضية، وتلقى تهديدان بالقتل، وقام المهاجمون برشق منزله باطلاقات نارية.

ويقول محمد ٤٩ عاماً: «من المستحيل عليهم أن يعودوا للسيطرة مرة أخرى» ان الأهالي يعلمون الآن من هو عدوهم الحقيقي. وان القانون هو أقوى الآن، ان القتلة قد ولوا إلى الأبد».

عن الواشنطن بوست